الأمم المتحدة

E/CN.17/2010/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 February 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠١٠-٢٠١١ -

الدورة الاستعراضية

الاستعراض المتكامل لمجموعة المواضيع المتعلقة بالتعدين، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والنقل، والاستهلاك والإنتاج المستدامين في الدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير حالة التقدم صوب تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بتركيز خاص على النقل، وإدارة النفايات، والمواد الكيميائية، والتعدين، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وجرى إعداد هذا التقرير إعمالا لولاية لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة التي تقرر بمقتضاها أن تعقد اللجنة دورة استثنائية لمدة يوم واحد بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية أثناء دوراتها الاستعراضية، وذلك للنظر في

* E/CN.17/2010/1.

190310 170310 10-25013 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مدى التقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار المجموعة المواضيعية قيد استعراض اللجنة.

ويصف التقرير أيضا التحديات المستمرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار الجهود التي تبذلها للنهوض بتنفيذ استراتيجية موريشيوس بوصفها أساسا للنظر في كيفية المضي قدما. وينبغي قراءة هذا التقرير جنبا إلى جنب مع تقرير الأمين العام المعروض على اللجنة أيضا في الدورة الحالية بشأن استعراض استراتيجية موريشيوس التنفيذية (E/CN.17/2010/9).

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – النقل ٥

ألف – الاتجاهات السائدة والمسائل الناشئة ٥

باء – السياسات والبرامج ٨

جيم – الدروس المستفادة ٩

ثالثا – إدارة النفايات الكيميائية ١٠

ألف – الاتجاهات السائدة والمسائل الناشئة ١٠

باء – السياسات والبرامج ١٣

جيم – الدروس المستفادة ١٦

رابعا – التعدين ١٧

ألف – الاتجاهات السائدة والمسائل الناشئة ١٧

باء – السياسات والبرامج ١٩

جيم – الدروس المستفادة ٢١

خامسا – الاستهلاك والإنتاج المستدامان ٢٢

ألف – الاتجاهات السائدة والمسائل الناشئة ٢٢

باء – السياسات والبرامج ٢٣

جيم – الدروس المستفادة ٢٧

سادسا – التحديات المستمرة ٢٧

أولا – مقدمة

١ – تشترك الدول الجزرية الصغيرة النامية في الكثير من السمات مع غيرها من البلدان النامية. إلا إنها تواجه تحديات متفردة وخاصة؛ وذلك أن النظم الاجتماعية – الاقتصادية والطبيعية لهذه الدول هي من أشد النظم ضعفا في العالم. ولذا تستلزم أوجه الضعف هذه معاملة تلك الدول معاملة خاصة. ومن المتوقع أن تكون الأولويات الموضوعة في إطار الاستراتيجيات الإنمائية لهذه الدول مختلفة عن الأولويات الموضوعة لدى البلدان النامية الأخرى. وتعد إدارة المخاطر المتصلة بالجوانب الجوهرية للضعف أمرا رئيسيا لتعزيز التنمية المستدامة لهذه الدول.

٢ – وبالنظر إلى أوجه الضعف غير العادية وما يترتب عليها من الحاجة إلى معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة خاصة، اعتمدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة عشرة نهجا تتناول اللجنة بمقتضاه في كل دورة من دوراتها الاستعراضية حالة تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز على المجموعة المواضيعية التي يجري بحثها كل دورة سنتين. ويقدم التقرير الحالي هذا الاستعراض للدورة الثامنة عشرة للجنة ويركز على مواضيع (أ) النقل، و (ب) إدارة النفايات، و (ج) المواد الكيميائية، و (د) التعدين، و (هـ) أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٣ – ويوجز هذا التقرير أثر التعدين والمواد الكيميائية، و إدارة النفايات، والنقل على القدرة الاستيعابية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى الجهود التي تبذها هذه الدول نفسها لمعالجة تلك المسائل عن طريق السياسات وتنسيق الإجراءات. ويبرز التقرير التحديات المتعلقة تحديدا بهذه الدول بخلاف التحديات التي تواجهها في العادة أغلب البلدان النامية[(١)]. فلا يزال من شأن عوامل ضآلة المساحة، والهشاشة البيئية، ومحدودية القدرة الاستيعابية، وغيرها من السمات الجوهرية، تقويض الجهود التي تبذلها هذه الدول لتعزيز التنمية المستدامة والقدرة على الحركة، مع زيادة الكفاءة وتقليل النفايات والحد من استخدام المواد السمية بأقصى درجة.

٤ – والدول الجزرية الصغيرة النامية هي بأغلب المقاييس الممكنة من البؤر الساخنة من حيث التنمية المستدامة. وتؤدي التأثيرات الضارة لتغير المناخ بكافة تجلياتها إلى زيادة الضعف،

(١) في هذا التقرير، يجرى تغطية مسألة المواد الكيميائية بالاقتران مع إدارة النفايات، نظرا للصلات القوية التي تربط بين هاتين المسألتين. وينبغي أيضا ملاحظة أن مسألة المواد الكيميائية لم تحدد بوصفها أحد المواضيع التسعة عشر التي تناولتها استراتيجية موريشيوس التنفيذية.

وقد ظهر هذا الضعف مجددا نتيجة لآثار الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وأزمات الغذاء والوقود خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والكوارث الطبيعية واسعة النطاق التي وقعت أثناء الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ونظرا لاستناد الكثير من هذه الدول إلى نظم اجتماعية تقليدية إلى حد كبير، لا تبلغ قدرتها على الصمود والتكيف ما يمكنها من مواكبة جوانب الضعف المتزايدة لديها. وفي الكثير من الحالات، يؤدي تقلص قدرة هذه الدول على الصمود، الناجم عن سوء التكيف مع تزايد تواتر الصدمات وحدتها، إلى ما هو أكثر من حجم الفوائد المترتبة على تحسن القدرات الاقتصادية والإدارية.

٥ - وينبغي ملاحظة أن القضايا والإجراءات الواردة تحت المواضيع المختارة للدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة هي قضايا وإجراءات مترابطة بشكل وثيق، خاصة في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يجب في شأنها النظر في الصلات البينية لدى تقييم السياسات والبرامج، وذلك بحكم انخفاض القدرة الاستيعابية لنظم هذه الدول.

٦ - وينبغي أيضا النظر في هذا التقرير جنبا إلى جنب مع تقرير الأمين العام بشأن استعراض استراتيجية موريشيوس التنفيذية (E/CN.17/2010/9)، الذي يتضمن إطلالة شاملة على موضوع استعراض السنوات الخمس لتنفيذ استراتيجية موريشيوس، انطلاقا من التقييمات الوطنية والإقليمية التي أجريت في مطلع عام ٢٠١٠.

ثانيا - النقل

ألف - الاتجاهات السائدة والمسائل الناشئة

٧ - أهم وسائل النقل لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى حد كبير، هي النقل الجوي والنقل البحري. ونتيجة لأسباب جغرافية، ليست شبكات الطرق الوطنية على درجة جيدة من التطور، ولا توجد شبكات سكك حديدية تذكر.

٨ - وعلى غرار وصف بعض البلدان بأنها حبيسة غير ساحلية ''landlocked''، يمكن أن توصف الدول الجزرية الصغيرة بأنها ''sea-locked'' أي ''حبيسة البحار''. ومع أن النقل البحري عادة ما يكون أقل تكلفة بكثير من النقل البري نظرا لوفورات الحجم الكبير التي يمكن أن تتحقق باستعمال الحاويات الحديثة وسفن شحن الأحجام الكبيرة، فإن الأحجام المنقولة بالنسبة لأغلب هذه الدول هي على درجة من الصغر لا تمكنها من الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا والممارسات الحديثة للنقل. وعادة ما تؤدي قلة الأحجام، إلى جانب طول المسافات الجغرافية ووجود أمور تقتضي التنقل بين وسائل نقل مختلفة (حتى بالنسبة للمسافات البرية القصيرة)، إلى زيادة تكاليف الشحن والتكاليف اللوجستية المرتفعة. ففي

شباط/فبراير ٢٠١٠، على سبيل المثال، بلغت تكلفة الشحن المعتادة لحاوية قياسية، ٢٠ قدما، من ناغويا، اليابان، إلى بورت فيلا، فانواتو ٧٠٠ ٤ دولار مقابل ١٠٠ ١ دولار إلى بريسبان، أستراليا (رغم تماثل المسافة)، وبلغت ٤٥٠ دولارا فقط للشحن إلى ليم شابانغ، تايلند، مقابل ٤٠٠ ٥ دولار إلى كينغزتاون، سانت فنسنت وجزر غرينادين[٢]. وكذلك يعني انخفاض الأحجام وبُعد المسافات ارتفاع تكلفة النقل الجوي وانخفاض تواتر الرحلات الجوية. وهذه الاختلافات الضخمة الآخذة في الاتساع هي عوامل هامة تتعلق بالقدرة التنافسية الكلية لهذه الدول في عالم يتجه نحو العولمة وتفوق فيه التكاليف اللوجستية مستويات التعريفة الجمركية، ضمن مجموعة العناصر الرئيسية للتكاليف التجارية. وبشكل معتاد، يعد الأداء اللوجستي في هذه الدول أسوأ بكثير مما هو الحال في البلدان النامية الأخرى التي هي على درجات مماثلة من التنمية، كما يتبين من الأرقام القياسية للأداء اللوجستي للبنك الدولي لعام ٢٠٠١. ومن بين الـ ١١ دولة جزرية صغيرة نامية التي أتيح مؤشر الأداء اللوجستي لها احتلت ٩ دول أسفل قائمة أسوأ ٥٠ دولة من حيث الأداء، وكانت ٣ من هذه الدول ضمن أسوأ ١٠ دول في الأداء على مستوى العالم إذ بلغ إجمالي أدائها بالكاد ثلث أداء ألمانيا، أفضل الدول في هذا الصدد[٣]. ويعد هذا بشكل جزئي نتيجة مباشرة لانخفاض أحجام النقل الذي يضاعف من المساوئ المترتبة على بُعد المسافات الجغرافية.

٩ - ومن ناحية أخرى، أحرزت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدما كبيرا من حيث زيادة الأحجام المنقولة. فعلى سبيل المثال، زادت حركة الحاويات من الموانئ تقريبا إلى الضعف في الكثير من هذه الدول في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ (على سبيل المثال في الجمهورية الدومينيكية، وجامايكا، وموريشيوس، وترينيداد وتوباغو)، وهو ما يماثل الزيادات التي حدثت لدى سنغافورة وغيرها من الاقتصادات الصاعدة الآسيوية. وفي جزر البهاما، زادت حركة الحاويات من الموانئ في عام ٢٠٠٧ لتبلغ ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه في عام ٢٠٠١. إلا أنه ينبغي ملاحظة أن هذا النجاح جاء رغم الركود الذي طرأ على تدفقات الحاويات في الدول الجزرية الصغيرة النامية الموجودة على أطراف ''منظومة المركز والأطراف'' الناشئة، فيما يتعلق بتدفقات الحاويات. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧، زاد حجم الشحن الجوي في ٩ دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغ عددها ٢٣ دولة التي تتوافر عنها بيانات، محسوبا بوحدات طن - كيلومتر، بينما انخفض إلى أقل

(٢) انظر www.japan-partner.com.car-shipping-cost.php.

(٣) انظر: http://go.worldbank.org/88X6PU5GV0.

من النصف في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر فقرا، وهو الأمر الذي يرجع جزئيا إلى تزايد أسعار النفط. واتسمت حركة السياحة الدولية إلى هذه البلدان بالتقلب الشديد من عام إلى آخر، نظرا لوقوع سلسلة من الكوارث، وما يبدو من المخاطر الصحية، والمسائل الأمنية، والأزمات الاقتصادية. وفي بعض هذه الدول، بدأت تظهر حركة الشحن بالعبارات، وما يتعلق بها من حركة السفر السياحي، بوصفها قطاعا رئيسيا، مع ما قد يترتب على ذلك من تأثير إنمائي كبير.

١٠ - وينبغي ملاحظة أن زيادة خدمات النقل وأحجامه لدى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أصبحت مراكز للنقل الجوي والبحري (على سبيل المثال فيجي وجزر البهاما) قد جاءت بشكل جزئي على حساب زيادة تهميش بعض الأطراف الناشئة لشبكات النقل على الصعيد الإقليمي. وأدى لمضاعفة أثر هذه المشكلة التحرك صوب تحرير خدمات البنية الأساسية وزيادة مشاركة القطاع الخاص، كما أدى هذا التحرك إلى إزاحة بعض الآثار التي تكون مفيدة لولا ذلك، أي آثار هذه الاتجاهات وزيادة الأحجام المنقولة. وبالمثل، لا تزال تمثل تحديا رئيسيا مسألة جدوى خدمات النقل بالنسبة للجزر البعيدة الواقعة في نطاق الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١ - وكانت مسألة سلامة الشحن من أبرز المواضيع على جدول الأعمال، وذلك بالنظر إلى حوادث الشحن الكبرى، من قبيل تلك التي وقعت في كيريباس وتونغا عام ٢٠٠٩. وهناك حاجة فيما يبدو لوضع إجراءات أفضل للتحقيق في الحوادث، بما في ذلك إمكانية عقد اتفاقات إقليمية بشأن عمليات البحث والإنقاذ والدوريات الحدودية. وتتضمن تحديات الشحن الأخرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية أمن النقل، والقرصنة الدولية، وتوظيف البحارة، والمتطلبات التدريبية، والمسائل القانونية الدولية.

١٢ - وبخلاف الكثير من البلدان النامية الأخرى، يحظي النقل البري بأهمية أقل لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة ذات المساحة الضئيلة. وعادة ما تكون ميزانيات الطرق صغيرة، ويعد تلوث الهواء الناتج عن النقل البري أقل أهمية نسبيا. إلا أنه في بعض هذه الدول، لا يزال تطوير النقل البري يطرح تحديات كبيرة، وخاصة من حيث حشد الموارد المالية اللازمة لإنشاء الطرق وصيانتها، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم خدمات النقل، وتزايد التدفقات المرورية على حيز من الطرق صغير نسبيا. وأصبحت سلامة الطرق مسألة خطيرة، على سبيل المثال في الجمهورية الدومينيكية، وفيجي، وبابوا غينيا الجديدة، وجامايكا، وسانت لوسيا.

باء – السياسات والبرامج

١٣ – على الصعيد العالمي، تقدم المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي دعما إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك أساسا في مجال زيادة أمن النقل البحري والجوي بما يتفق والمعايير الدولية الجديدة التي استحدثت في السنوات الأخيرة. وبينما جرى القيام بعمل كبير من أجل تحسين المعايير، يتطلب الأمر مزيدا من الجهود والتمويل من أجل دعم امتثال الكثير من هذه الدول لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية.

١٤ – وعلى الصعيد الإقليمي، ثمة تقارير بحدوث تقدم كبير، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ. وفي عام ٢٠٠٤، أيد زعماء ''المنتدى'' مبادئ المنتدى بشأن خدمات النقل الإقليمية تأكيدا لأهمية توفير وصيانة خدمات جوية وخدمات شحن تتسم بالانتظام والموثوقية والتنافسية. وتسلم هذه المبادئ بالتحديات المتمثلة في تزايد المنافسة في الأسواق والشروط الدولية الجديدة للسلامة والأمن. وفي عام ٢٠٠٥، أنشئ مكتب سلامة الطيران في المحيط الهادئ، وأعقب ذلك اعتماد اتفاق الخدمات الجوية لجزر المحيط الهادئ. وأُدخلت تحسينات كبيرة على خدمات الشحن في بعض المسارات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئفعلى سبيل المثال، بدأت شركة كيريباس لخدمات الشحن، المحدودة ''Kiribati Shipping Services Limited'' خدمة منتظمة للنقل الفرعي من سوفا إلى ناورو وتوفالو في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتحسنت الجوانب اللوجيستية أيضا نتيجة لتحسن البنية الأساسية للاتصالات التي عززتها ''الاستراتيجية الرقمية الإقليمية في المحيط الهادئ''، ومواقع ''مخطط ربط المناطق الريفية بالإنترنت''، ومبادرة ''حاسوب محمول لكل طفل''، و ''شبكة جنوب المحيط الهادئ المعلوماتية'' بوجود ست دول جزرية صغيرة نامية أعضاء فيها. وكانت إحدى الأولويات الأخرى هي التلوث البحري. ويعمل ''برنامج منع تلوث المحيط الهادئ'' مع ''رابطة موانئ بلدان منطقة المحيط الهادئ'' من أجل تنفيذ خطط الطوارئ للموانئ في حالات الانسكاب البحرية. وجرى اعتماد تشريع نموذجي استنادا إلى قواعد المنظمة البحرية الدولية والصكوك القانونية الدولية الأخرى المعنية بالشحن وصيد الأسماك، وذلك بصورة معدلة في كل من جزر كوك، وتونغا، وتوفالو. وكانت ساموا آخر بلد تقوم بسن تشريع عن التلوث البحري، وذلك في عام ٢٠٠٨. وبلغت فيجي وفانواتو مرحلة متقدمة في عمليات الصياغة القانونية. وقام أيضا ''برنامج منع تلوث المحيط الهادئ'' بصياغة استراتيجية إقليمية بشأن الآفات البحرية الدخيلة المتعلقة بالشحن في منطقة المحيط الهادئ، وأُقرت هذه الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦. وفي منطقة البحر الكاريبي، كانت هناك

محاولة متواصلة لدمج الخطوط الجوية الجامايكية مع الخطوط الجوية الكاريبية لترينيداد وتوباغو، من أجل إقامة خطوط جوية تكون إقليمية حقا.

١٥ - وعلى الصعيد الوطني، ركزت أغلب الجهود المعنية بالنقل على تطوير الموانئ والمطارات. وكثيرا ما أدى إلى إعاقة التقدم نقص التمويل وكذلك المشاكل المتعلقة بتكاليف شبكات الكهرباء والبنية الأساسية للاتصالات وإمكانية الاعتماد عليها، وهي أيضا نتيجة لطوبوغرافية الدول الجزرية الصغيرة النامية. وثمة نطاق محدود للشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من صور اشتراك القطاع الخاص، نظرا لصغر حجم السوق وقلة فرص إدرار عوائد إلا أنه جرى إحراز تقدم كبير في بعض هذه الدول. فعلى سبيل المثال، يفي المطار الدولي لناورو حاليا بمعايير منظمة الطيران المدني الدولي بشأن القدرة على مكافحة الحرائق، وزاد المطار بشكل كبير من الخدمات المحمولة للاتصالات الصوتية والبيانات. وثمة عدد من جهود تلك الدول في قطاع النقل البري تستحق هي أيضا الاهتمام. ففي بابوا غينيا الجديدة، يوجد صندوق مخصص للطرق وفق الممارسة التي أرستها بعض الاقتصادات الصاعدة[٤]. وفي سانت لوسيا، ترتب على فرض ضرائب على السيارات والبنزين نجاح في تحقيق استخدام معتدل للطاقة.

جيم - الدروس المستفادة

١٦ - على الرغم من كل هذه الجهود المبذولة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، لا يزال توفير خدمات للنقل الجوي والبري والبحري تتسم بالموثوقية والكفاءة يمثل تحديا يواجهه الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة في المحيط الهادئ. ويرجع هذا من ناحية إلى السمات الجوهرية التي تميز الدول الجزرية الصغيرة النامية، ضآلة المساحة، وانخفاض الأحجام المنقولة، وبعد المسافة الجغرافية، ومن ناحية أخرى إلى مسائل تشترك فيها هذه الدول مع غيرها من البلدان النامية، من قبيل محدودية القدرات والموارد المالية.

١٧ - ويعد التوجه الإقليمي وإضفاء الطابع الإقليمي على النقل أدوات هامة للتصدي الفعال للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. إلا أنه لا توجد ممارسات افتراضية جيدة يمكن الاعتماد عليها، حيث إن تكاليف وفوائد توزيعها تتباين بالضرورة فيما بين منطقة وأخرى ومبادرة وأخرى. وعلى وجه الخصوص، قد يؤدي تقاسم البنية الأساسية على الصعيد الدولي وكذلك التحرر من القيود إلى إيجاد منظومات من المراكز والأطراف تستفيد بها المراكز أساسا، ما لم يوجد نوع من الآليات الدولية لتقاسم ما ينجم

(٤) وثيقة لجنة إدارة العولمة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الدورة الرابعة، الوثيقة E/ESCAP/CMG(4/I)/7، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

عن ذلك من تكاليف وفوائد. وفي هذا السياق، فإن المناقشات الدائرة بشأن المحاولة الجارية لدمج الخطوط الجوية الجامايكية مع الخطوط الجوية الكاريبية لترينيداد وتوباغو تطرح منظورات مفيدة.

١٨ - وقد يثبت أن الأمر الأكثر فائدة هو وجود منظور لوجيستي يكون مستندا إلى تصور تترابط فيه وسائط النقل ويتضمن أيضا البنية الأساسية ذات الصلة للاتصالات والطاقة. وفي هذا الصدد، يمكن تعلم دروس هامة من رؤية وزراء النقل الآسيويين التي أعربوا عنها في المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النقل، الذي عقد في بوسان، جمهورية كوريا في عام ٢٠٠٦.

١٩ - وثبت أن تقاسم الموارد بشأن التكنولوجيا والحلول المؤسسية واللوائح والإدارة هو بشكل خاص نوع من التعاون منخفض التكلفة.

ثالثا - إدارة النفايات الكيميائية

ألف - الاتجاهات السائدة والمسائل الناشئة

٢٠ - يتزايد الضغط الواقع على نظم إدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية كما هو الحال في غيرها من البلدان النامية، وذلك جراء زيادة السكان، والتحضر، وتغير الأنماط الاستهلاكية، والتجارة، والسياحة الموسمية[٥]. وعلى وجه الخصوص، تزايدت أحجام مياه الصرف المترلية والنفايات الصلبة بشكل سريع، كما هو الحال فيما يتعلق بالمواد غير القابلة للتحلل والمواد السمية. وتشير التقديرات إلى أن أحجام النفايات الصلبة البلدية قد بلغت الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في السنوات الأخيرة. وبخلاف الحال في البلدان المتقدمة النمو، تزيد عادة نسبة النفايات العضوية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن النصف، على غرار البلدان النامية الأخرى. ويؤكد هذا أهمية تحويل النفايات إلى أسمدة، ومخصبات للتربة، والتحويل الغازي للنفايات بدلا من حرقها. ومن المشاكل الرئيسية تلوث المياه الجوفية، والتلوث السطحي والبحري الناشئ عن المصادر البرية من قبيل الصرف الصحي المترلي، والملوثات الصناعية والتسربات الزراعية، وعدم كفاية

(٥) R.R. Thaman, et al. 2003. *Wasted Islands? Waste and the Need for Integrated Waste Management in the Pacific Islands.* Paper presented at the Barbados Program of Action + 10 Meeting of Experts on Waste Management in Small Island Developing States.

مرافق معالجة الصرف الصحي (انظر E/CN.17/1998/7/Add.2)[٦]؛ ونقص مواقع دفن النفايات أو سوء إدارتها؛ وغياب قدرات التعامل مع النفايات الخطرة والسامة.

٢١ - وتشكل مسألة النفايات خطرا أشد على الدول الجزرية الصغيرة النامية يفوق خطرها على البلدان النامية الأخرى، بالنظر إلى مدى انخفاض القدرة الاستيعابية البيئية والاجتماعية - الاقتصادية لهذه الدول التي تفتقر عادة إلى الأراضي والموارد وتتسم بالهشاشة البيئية. وفي الواقع، أدت الممارسات الحالية لإدارة النفايات في الكثير من هذه الدول إلى إلحاق التدهور بالشعاب المرجانية، وطبقات الحشائش البحرية، وأشجار المانغروف، والمناطق الساحلية، وكذلك إلى إصدار تحذيرات صحية بشأن الأمراض وتلوث الإمدادات الغذائية. وتهدد هذه التطورات السياحة ومصائد الأسماك، التي لا تزال تمثل أهمية كبيرة لاقتصادات أغلب تلك الدول، بل قد تهدد في نهاية المطاف الأمن الغذائي في بعض هذه الدول[٧]. ولكن حتى إذا أمكن تجنب الآثار الأكثر جسامة، فإن التكلفة الاقتصادية الحالية المتعلقة بالنفايات الصلبة كبيرة بالفعل في أغلب الدول الجزرية الصغيرة النامية. فهي على سبيل المثال تشكل في بالاو ما يقرب من ١,٦ في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي[٨].

٢٢ - إلا أنه يمكن القول بحدوث تقدم كبير في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث تحسن إدارة النفايات. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط تعميم جمع النفايات في المدن الرئيسية في منطقة البحر الكاريبي ما يشمل بين ٦٠ و ٩٠ في المائة من السكان، وذلك باستثناء هايتي التي تقل النسبة فيها عن ذلك بكثير. وجرى إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالمدافن الصحية للنفايات. ونجحت الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل في تحقيق الغاية المتعلقة بإتاحة الوصول إلى مرافق صحية أفضل للجميع ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. ووفقا لدراسة أجراها البنك الدولي لمنطقة البحر الكاريبي، حققت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، باستثناء واحدة، نسبة ٨٠ في المائة على الأقل من إمكانية توفر المرافق الصحية وتجاوزت أكثرها نسبة ٩٠ في المائة[٩]. إلا أن هناك تقارير أخرى تبرز عدم كفاية مرافق الصرف الصحي ومياه الصرف في الدول الجزرية

(٦) تقرير الأمين العام بشأن إدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٧) انظر تقرير اجتماع الخبراء لائتلاف الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن إدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية: مواجهة تحدي النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ٢٠٠٣.

(٨) أمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، استراتيجية إدارة النفايات الصلبة في منطقة المحيط الهادئ، ٢٠٠٥.

(٩) الحلقة التدريبية الكاريبية بشأن الصرف الصحي، تقرير بشأن إدماج سياسات الصرف الصحي في الخطط الإنمائية الوطنية في منطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٨.

الصغيرة النامية[١٠]، وكثرة حدوث حالات تشبع المياه بالمغذيات نتيجة لإلقاء الصرف الصحي في الأنهار والمياه الساحلية. فعلى سبيل المثال، في سانت لوسيا، لا يستفيد بنظام الصرف الصحي إلا نسبة ١٣ في المائة من السكان[١١]. وفي هايتي، تكاد لا توجد أي خدمات للصرف الصحي، إذ أن ما يقرب من ٤٠ في المائة فقط من السكان يستخدم المراحيض ذات الحفر وخزانات التعفين، وتلقى نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من المواد الصلبة بشكل غير قانوني في البحار والأنهار[١٢]. ونظرا لأن ارتفاع تكاليف إنشاء وصيانة المحطات الحديثة لمعالجة الصرف الصحي يمثل عائقا هاما، ينبغي ملاحظة أن هناك وسائل للمعالجة البيولوجية أقل تكلفة وهي ملائمة بشكل خاص للمناطق ذات المناخ الاستوائي.

٢٣ - كما أن السمات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية تحد من إمكانية نقل الممارسات الجيدة من غيرها من البلدان النامية. ومما يعيق الجدوى الاقتصادية لجهود إعادة التدوير الضآلة النسبية لكميات البلاستيك والورق والورق المقوى والمواد العضوية المنتجة على الصعيد الوطني، وارتفاع تكلفة الطاقة، والبعد عن الأسواق، وارتفاع تكاليف النقل، والافتقار إلى الوسائل الاقتصادية للتشجيع على تغيير وجهة الاستخدام. ونظرا لندرة الأرض، كثيرا ما يقع الاختيار على الحرق بوصفه الخيار الوحيد المجدي اقتصاديا لمعالجة النفايات، إلا أن ذلك يتضح عادة أنه خيار غير مستدام من حيث التلوث وارتفاع التكاليف.

٢٤ - والدول الجزرية الصغيرة النامية هي عرضة بشكل متزايد إلى حركة النفايات والمواد الكيميائية الخطرة العابرة للحدود التي تنشأ عن مصادر برية أو تحملها السفن، أساسا من خارج المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى وجه الخصوص، فإن وجود كميات ضخمة من المواد البلاستيكية في المحيطات وكذلك نفايات السفن هي مسائل تشغل الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل كبير، وهي تنطوي على آثار مدمرة للنظم الإيكولوجية البحرية لتلك الدول.

---

(١٠) Heiliman. S. & Corbin, C. Caribbean Environment Programme, UNEP. Assessment of the State of the Environment Relevant to the GPA Source Categories in the Caribbean Small Island Developing States, 2004.

(١١) التقييم الدولي الشامل للمياه، التقييم الإقليمي (٣ أ) للمنظومة الفرعية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٤.

(١٢) التقييم الدولي الشامل للمياه، التقييم الإقليمي (٤) لجزر منطقة الأنتيل الكبرى، ٢٠٠٤.

٢٥ - وبالمثل فإن استخدام طائفة كبيرة من المواد الكيميائية والتخلص منها، ولو بكميات صغيرة، هو أقرب إلى إحداث ضرر أكبر في الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر منه في غيرها من البلدان النامية. ويتضمن هذا أيضا الأثر الذي يحدثه استخدام مبيدات الآفات والمخصبات على المياه الجوفية النادرة، والأنهار، والمياه الساحلية، ومن حيث تشبع المياه بالمواد الغذائية نظرا لارتفاع نسبة المواد الغذائية فيها. وكانت الآثار الواقعة على الصناعات الساحلية الرئيسية وعلى سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات المحلية الساحلية آثارا ضارة في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء - السياسات والبرامج

٢٦ - أكدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين التي عقدتها بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في نيويورك عام ١٩٩٩[٨]، وفي استراتيجية موريشيوس التنفيذية[١٣] على أهمية الإدارة الجيدة للنفايات بوصفها مسألة استراتيجية من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومن ثم، تبذل حكومات هذه الدول جهودا كبيرة للوفاء بغاية توفير إمكانية وصول الجميع لمرافق أفضل للصرف الصحي، وذلك ضمن غايات الأهداف الإنمائية للألفية.وتركز الجهود المبذولة على البرامج والمشاريع، حيث إنه لا يوجد إلا عدد ضئيل من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لديها سياسات وطنية للصرف الصحي.

٢٧ - وتسعى اتفاقية بازل وغيرها من الاتفاقيات الدولية إلى تناول التهديدات التي تمثلها حركة النفايات الخطرة عبر الحدود، والتخلص منها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويكمل هذه الاتفاقيات الاتفاقيتان الإقليميتان التاليتان: اتفاقية باماكو (اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا)، واتفاقية وايغاني (اتفاقية حظر استيراد النفايات الخطرة والمشعة إلى بلدان المنتدى الجزرية ومراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارتها داخل منطقة جنوب المحيط الهادئ). ولكن لا توجد اتفاقية مماثلة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي[١٠].

٢٨ - وفي منطقة المحيط الهادئ، ركزت البرامج الرامية إلى تحسين إدارة النفايات في المقام الأول على التعليم وإذكاء الوعي. إلا أن التخطيط والتنفيذ كانا أقرب إلى عدم الكفاية وإلى

(١٣) انظر تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

كوهما يجريان حسب ظروف كل حالة[٧]، مما أدى عادة إلى ضآلة الأثر من حيث تغيير السلوك[٨]. وتدير أمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ ''البرنامج الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ لمنع التلوث وتقليل النفايات وإدارتها''، ويتضمن البرنامج عنصرا بريا وساحليا وبحريا، وذلك على غرار برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية[٥]. وينسق برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ مبادرات إقليمية بشأن بناء القدرات ووضع استراتيجية إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ تعنى بإدارة النفايات الصلبة[٨]. ويتضمن الشركاء وزارة الخارجية اليابانية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والوكالة النيوزيلندية للمعونة الدولية والتنمية، والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، والصندوق الأوروبي للتنمية، وبرنامج العمل العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل حماية البيئة البحرية، ومعهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٩ - وفي منطقة البحر الكاريبي، وضعت كل من جامايكا، وسانت لوسيا، وسانت فينسنت وجزر غرينادين، قوانين وطنية لإدارة النفايات الصلبة، ولكن لا تزال القوانين المتعلقة بالصحة العامة هي الصكوك التشريعية الأكثر شيوعا فيما يتعلق بمرافق الصرف الصحي في أغلب الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي[٨]. وانصب تركيز المبادرات الدولية والإقليمية والثنائية على المسائل البيئية البحرية، وجرى تنفيذ الكثير من الاستراتيجيات البيئية وخطط العمل والاتفاقات البيئية وأدت لإذكاء الوعي البيئي على أعلى المستويات السياسية. وتتضمن أمثلة المبادرات والشبكات والوكالات الإقليمية الجديدة كلا من[٨]: برنامج البيئة الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[١٤]؛ واتفاقية كارتاخينا لحماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى؛ ومشروع إدارة النفايات الصلبة والمتولدة عن السفن التابع لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي[٦]؛ ومشروع الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والسواحل في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي؛ و ReCaribe: الائتلاف المعني بإدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير في منطقة البحر الكاريبي الكبرى؛ والحلقة التدريبية الإقليمية بشأن تكامل سياسات الصرف الصحي في خطط التنمية الوطنية في منطقة البحر الكاريبي (CARIBSAN)؛ ودليل التكنولوجيات السليمة بيئيا للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والسائلة والخطرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

(١٤) برنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مياه الصرف والمجاري والصرف الصحي، ٢٠٠٨.

٣٠ - وفي منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر جنوب الصين، يعد وجود أطر وطنية فعالة تعنى بإدارة النفايات بمثابة الاستثناء وليس القاعدة، ولا يمكن الإشارة إلى وجود برامج أو سياسات أو صكوك قانونية ذات بال على الصعيد الإقليمي وفي جزر القمر، لا يوجد أي نظام منهجي لإدارة النفايات ولا توجد وكالة لإدارة النفايات. وعلى النقيض من ذلك، أنشئت برامج متكاملة لإدارة النفايات الصلبة في موريشيوس وسيشيل بدعم من برنامج الاتحاد الأوروبي للتعاون. وتتضمن هذه البرامج جمع النفايات والتخلص منها وتحويلها إلى أسمدة وإعادة تدويرها واستخلاص المواد منها بشكل منهجي، وذلك إلى جانب إشراك القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، هناك مدافن صحية للنفايات يجري تشغيلها في موريشيوس وجار إنشاؤها في سيشيل. ولدى سيشيل أيضا نظام منهجي متقدم لتحويل النفايات إلى أسمدة من أجل الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وأوقفت ممارسة الحرق المفتوح للنفايات (الذي هو أمر معتاد في أماكن أخرى من المنطقة)، وأنشئت وكالة خاصة لإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وتقليل النفايات وإعادة تدويرها. وفي جزر الملديف، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وضع سياسة وطنية بشأن إدارة النفايات الصلبة. وعموما، تمثل الخطط الوطنية للإدارة البيئية المحركات الرئيسية لوضع السياسات لإدارة النفايات الصلبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر جنوب الصين. ولا توجد عمليات لتدوير النفايات على مستوى تجاري في المنطقة إلا في موريشيوس، حيث يجري تدوير البلاستيك وتستخدم مصاصة القصب مصدرا للطاقة.

٣١ - وعلى الصعيد الوطني، تضطلع الدول الجزرية الصغيرة النامية بطائفة واسعة من البرامج والمشاريع. فعلى سبيل المثال، في ناورو وغيرها، تحسنت إدارة النفايات بشكل كبير عن طريق إدخال تحسينات موجهة نحو جوانب البنية الأساسية في مجالي النقل ومعالجة الصرف الصحي. وفي الكثير من هذه الدول، لا تزال السياسات واللوائح المعنية بإدارة النفايات مفككة على الصعيد الجغرافي ومن الناحية المفاهيمية، وتحاول الحكومات تحسين التنسيق داخل الوكالات الحكومية ذات الصلة وفيما بينها (الأمر الذي ثبت أنه بمثابة تحد وخاصة عندما تعمل الوكالات بوصفها جهات تنظيمية مقدمة للخدمات)[٩]. وكان هناك الكثير من المشاريع التي تهدف إلى التعليم والتوعية، ولكنها لم تحقق إلا نتائج مختلطة من حيث تغيير السلوكيات الفعلية. ونفذت سانت لوسيا وغيرها بنجاح المعايير الدولية في مناطق دفن النفايات والمرافق المتصلة بها، والنفايات المتولدة عن السفن، والتخلص من النفايات البيولوجية الطبية والبطاريات والأسبستوس.

جيم - الدروس المستفادة

٣٢ - ''لا يوجد حل واحد يناسب الجميع'' فبينما تشترك الدول الجزرية الصغيرة النامية مع غيرها من البلدان النامية في طائفة من التحديات العامة المتعلقة بإدارة النفايات، ليست الممارسات الجيدة في إدارة النفايات بالضرورة قابلة للنقل حتى بين هذه الدول. وأفضل نهج إزاء ذلك هو ما يكون مصمما بحسب مجموعة السمات الوطنية التي ينفرد بها البلد.

٣٣ - وليست هناك سوابق، دونما تعديل، لأعمال جيدة لتطبيق تكنولوجيات وممارسات يجري استخدامها في البلدان المتقدمة النمو. فيتطلب النهج التقليدي الذي تسير عليه البلدان المتقدمة النمو والذي يركز على التكنولوجيا أن تتسم مرافق النقل بالكفاءة، وأن تتوافر موارد مالية كبيرة، وأن يوجد حيز مادي لدفن النفايات ومرافق لمعالجة مياه الصرف، وهذه عادة ما تكون غير متاحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن ثم، قد تتبع هذه الدول نُهجا ترمي بها إلى جعل النفايات ''موارد'' يمكن أن تستمد منها فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية[٧]. وعلى سبيل المثال، فإن تحويل النفايات العضوية إلى أسمدة هو ممارسة تقليدية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية تقلل من النفايات وتوفر بدائل للمخصبات الكيميائية. وتتضمن الخيارات الأخرى للتعامل مع النفايات تحويلها إلى وقود للطاقة وإلى مياه للري عن طريق عمليات مثل التخمير، والتحويل الحراري، والانحلال منخفض الحرارة[٧].

٣٤ - وتعتبر استراتيجية إدارة النفايات الصلبة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي من أفضل الممارسات. ويمكن أن يكمل هذه الاستراتيجية وضع نظام لتقييم النظم القائمة لإدارة النفايات، وذلك من أجل الوقوف على أفضل النظم والنماذج التي هي أكثر ملاءمة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٥ - واقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأخذ بالعناصر التالية ضمن استراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية لزيادة جهودها من أجل استخلاص المواد وتقليل النفايات[١٥]: تنظيم حملات تثقيفية؛ دراسة تدفقات النفايات (الكمية والتكوين)، مما يحسن الإدارة، ويبرز فرص إعادة التدوير؛ ودعم الفصل والاسترداد من المصدر؛ وتيسير عمل المنشآت التجارية الصغيرة عن طريق إصدار نظم جديدة أو معدلة؛ ومساعدة القائمين باستخلاص المواد من النفايات؛ وتقليل النفايات عن طريق التشريعات والوسائل الاقتصادية؛ وتصدير المواد القابلة لإعادة

(١٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دليل الممارسات السليمة بيئيا لإدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ٢٠٠٢، و، دليل الممارسات السليمة بيئيا لإدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٤.

التدوير، وإعادة التدوير محليا؛ والتشجيع على الابتكار من أجل إعادة استخدام النفايات؛ وتقليل استخدام المواد التي تنتج عنها نفايات سامة أو خطرة.

٣٦ - وحملات التوعية الجماهيرية بحاجة إلى أن تكون طويلة الأجل وأن تكون متعددة الوسائط وأن ترتبط بسبل العيش المحلية والمشاريع المجتمعية. ويمكن أن تقلل الشراكات من التكاليف الكلية، حتى في مواجهة المستويات المتزايدة من النفايات إجمالا. وهناك حاجة لتعزيز اقتناء المعدات الجديدة ببناء قدرات محلية لتوفير الصيانة على نحو مستدام.

رابعا - التعدين

ألف - الاتجاهات السائدة والمسائل الناشئة

٣٧ - لا توجد صناعات استخراجية كبيرة إلا في القليل جدا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومع ذلك فهي ذات أهمية اقتصادية كبيرة أينما وجدت[١٦]. فعلى سبيل المثال، ترتبط نسبة ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لترينداد وتوباغو بعائدات النفط والغاز التي تشكل أيضا ٨٠ في المائة من الصادرات[١٧]. ومن أبرز مصدري المواد المعدنية جامايكا (البوكسايت والألومينا)، وغيانا (البوكسايت)، وسورينام (البوكسايت والألومينا)، والجمهورية الدومينيكية (النيكل)، وكوبا (النيكل)، وبابوا غينيا الجديدة (النحاس والذهب). وعلى نطاق أصغر، تضطلع أيضا بربادوس، وفيجي، وجزر سليمان، وسيشيل وغيرها بعمليات استخراج المعادن وتصديرها. وتعدين المواد الخام بكميات كبيرة من قبيل الرمال والحصى والحجر الجيري، له أهميته في أعمال التشييد بالنسبة للاقتصادات المحلية لدى أغلب الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٨ - وتجرى ممارسة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق إلى جانب التعدين واسع النطاق، ويشكل هذا النوع من التعدين شريحة ضخمة من صناعة التعدين في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، يلاحظ في بابوا غينيا الجديدة، أن ٩٠ في المائة من القائمين بالتعدين حرفيون قرويون يستخدمون أدوات تقليدية. وفي سورينام، تتم جميع عمليات استخراج الذهب على أيدي حرفيين مشتغلين بالتعدين، فيما عدا منجم ذهب ضخم تمتلكه جهات أجنبية.

---

(١٦) لأغراض هذا التقرير، تعرف الصناعات الاستخراجية بوصفها الأنشطة الأساسية المرتبطة باستخراج الموارد غير المتجددة. وتنتمي هذه الموارد لإحدى الفئات الثلاث للمعادن: الموارد المعدنية للطاقة (النفط والغاز الطبيعي والفحم واليورانيوم)، والموارد المعدنية الفلزية، والموارد المعدنية غير الفلزية (الموارد المعدنية الصناعية والمستخدمة في التشييد والأحجار الكريمة).

(١٧) الموجز القطري للبنك الدولي.

٣٩ - وقد بدأت الدول الجزرية الصغيرة النامية مؤخرا جدا في استكشاف إمكانية التعدين في مناطق الجرف القاري وفي المناطق الاقتصادية الخالصة. فعلى سبيل المثال، هناك احتياطيات واعدة من النفط والغاز الطبيعي موجودة في عرض البحر لدى سان تومي وبرينسيبي، وتيمور - ليشتي، وبربادوس، وغيرها من البلدان. وثمة اهتمام متزايد بالتعدين في أعماق البحر، وخاصة لتعدين القشرة المنغنيزية الحديدية والكبريتيدات متعددة الفلزات الموجودة في المناطق الاقتصادية الخالصة لدى بابوا غينيا الجديدة، وفيجي، وتونغا. وفي عام ٢٠٠٨، كانت ناورو وتونغا أولى الدول الجزرية الصغيرة النامية في التقدم بطلب إلى السلطة الدولية لقاع البحار كي تصدر تصريحات استكشاف العقد متعددة الفلزات الموجودة في مناطق قيعان البحار الدولية.

٤٠ - وتترتب على الأنشطة التعدينية آثار بيئية واجتماعية - اقتصادية كبيرة. وتسهم الصناعات الاستخراجية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في توليد فرص العمالة، والحد من الفقر، والتنمية الريفية. إلا أنه يحدث في الممارسة العملية أن تتوقف الآثار الإيجابية على نوعية المؤسسات والسياسات والتشريعات القائمة. وبينما يشهد الكثير من البلدان النامية هذه الحالة نفسها، عادة ما يؤدي الضعف الشديد للدول الجزرية الصغيرة النامية وضآلة مساحتها إلى جعلها أكثر عرضة للتأثر بالنتائج السلبية. ويؤدي استخدام الطاقة والمياه لأغراض التعدين والنفايات الناتجة عن ذلك إلى الضغط بشكل سريع على النظم الإيكولوجية الهشة. ومن الآثار المعتادة للتعدين في الدول الجزرية الصغيرة النامية تآكل التربة، وتدهور الأراضي، وإزالة الأحراج، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث بالمواد السمية، وتلوث المستجمعات المائية، وما ينجم عن ذلك من مخاطر صحية وتشريد الجماعات المحلية. فعلى سبيل المثال، أدى تدهور الأراضي في ناورو الناتج عن عمليات استخراج الفوسفات المكشوفة الجارية على مدى قرن من الزمان إلى تبوير ما يزيد عن ٧٠ في المائة من أراضيها وجعلها غير صالحة للزراعة[١٨].

٤١ - وتستخدم المواد السمية من قبيل السيانيد، والزئبق، وحمض الكبريتيك عادة في فصل الفلزات عن الخام، مما يترك بقايا ضمن نفايات الخام. ولا تزال عمليات التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق لاستخراج الذهب في غيانا، وسورينام، وبابوا غينيا الجديدة وغيرها تستخدم عملية مزج الزئبق، مما يؤدي إلى نوع من الزئبق شديد السمية يصبح ملوثا ثابتا يدور في الجو والمياه والترسبات والتربة والكائنات الحية، مما يلحق الضرر بالجهاز

(١٨) التقرير الوطني الأول لناورو المقدم إلى مؤتمر الدول الأطراف بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

العصبي البشري وبأعضاء جسم الإنسان. ويؤدي استخراج الرمال والمرجان وغير ذلك من المواد الخام ذات الكميات الكبيرة من الشواطئ والشعاب المرجانية قرب الشاطئ إلى زيادة تآكل السواحل ويمكن أن يؤدي إلى التلوث البحري. إلا أن التعدين لاستخراج الرمال هو أمر متماش مع التقاليد المحلية بأن يبني السكان بيوتهم بأنفسهم.

٤٢ - وفي بعض الحالات، يؤدي التعدين إلى إيجاد اقتصاد مزدوج، وإلى اضطرابات اجتماعية ضارة (على سبيل المثال التفكك الأسري، والعنف، والبغاء، وإساءة استعمال المخدرات)، والخلخلة الجغرافية، والتلوث. وفي المجالات التي تتنافس فيها شركات التعدين واسعة النطاق مع الأفراد المشتغلين بالتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، أدى غموض اللوائح وعدم الاتساق في إنفاذها إلى نزاعات واضطرابات اجتماعية. فعلى سبيل المثال، في بابوا غينيا الجديدة، تشير التقديرات إلى أن نسبة المشتغلين بالتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق من الأطفال تبلغ ٣٠ في المائة[١٩]. وتتعرض مجتمعات الشعوب الأصلية للتأثر بوجه خاص بما ينشأ عن التعدين من آثار مخلة.

٤٣ - وتعاني أغلب الدول الجزرية الصغيرة النامية التي استفادت من التدفقات المالية الناتجة عن أرباح التعدين من ظاهرة ''الداء الهولندي''، حيث ركزت جهودها للتنمية الاقتصادية في العادة وبصورة منفردة على الصناعة التعدينية التي هي مربحة لمرة واحدة، وذلك على حساب القدرات الإنتاجية الأخرى. ولا تزال الشفافية إزاء تلقي إيرادات التعدين وتخصيصها تمثل شاغلا لدى الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية.وترتبط الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إزاء إغلاق المناجم مع بعضها ارتباطا وثيقا. فعلى سبيل المثال، يثير الإغلاق المقرر لمنجم أوك تيدي في بابوا غينيا الجديدة بحلول عام ٢٠١٣ هذه المسائل بالنسبة لما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ شخص يعتمدون على المنجم كمورد للرزق.

باء - السياسات والبرامج

٤٤ - على الصعيد العالمي، جرى وضع قواعد تنظيمية لتناول الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التعدين. وتشارك الجمهورية الدومينيكية، وجامايكا، وبابوا غينيا الجديدة، وسورينام في عضوية المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفزات والتنمية المستدامة. وسان تومي وبرينسيبي وتيمور - ليشتي بلدان مرشحان للانضمام[٢٠]

(١٩) Geoff, Crispin, "Environmental management in small scale mining in PNG," Journal of Cleaner Production, Volume 11, Issue 2, March 2003, Pages 175-183.

(٢٠) المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، الدليل العالمي للأقليات والشعوب الأصلية — غانا.

لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وهي ائتلاف متعدد أصحاب المصلحة يدعم زيادة المساءلة وتطوير الإدارة في البلدان الغنية بالموارد عن طريق الإفصاح عن مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومة من النفط والغاز والتعدين. ويضع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية المعايير الدنيا، بما في ذلك اشتراط أن تحصل المنشآت التعدينية على الموافقة الحرة المسبقة عن علم من المجتمعات المحلية ذات الصلة قبل بدء العمل في أراضي الشعوب الأصلية. إلا أن الممارسة الموجودة في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تحيد عن هذه المعايير الدولية[٢١]. وقد تناول عدد من الجهود العالمية التلوث الزئبقي الناجم عن أنشطة تعدين الذهب الحرفية والقائمة على نطاق ضيق في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، اضطلع كل من برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمشروع العالمي للزئبق بمشاريع في سورينام وفي غيانا. وفي عام ٢٠٠٨، حظر البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي تصدير الزئبق الفلزي وبعض مركبات الزئبق.

٤٥ - وفي منطقة المحيط الهادئ، أخذت أنشطة التعدين لاستخراج المعادن من قاع البحر في الظهور بوصفها صناعة يمكن المضي فيها مما أدى إلى أن تنظر الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع أطر تنظيمية بشأنها. وينبغي ملاحظة أن السلطة الدولية لقاع البحار تنظم التعدين خارج المياه الإقليمية، والمناطق الاقتصادية الخالصة، ومناطق الجرف القاري لفرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعنى الأطر التنظيمية الوطنية القائمة التي تنظم هذه المناطق في المقام الأول بالموارد الحية، وخاصة مصائد الأسماك، ولا تسري التشريعات الوطنية التي تنظم التعدين تحديدا إلا على الاستكشاف الشاطئي، مع إيلاء اهتمام قليل أو عدم إيلاء أي اهتمام للمناطق الموجودة في عرض البحر. وتوفر مبادئ مادانغ التوجيهية لجنوب المحيط الهادئ التي وضعتها ''لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ'' مجموعة من المعايير الدولية بشأن التنقيب في عرض البحر، واستخدمتها فيجي وغيرها في إطار النظر في وضع سياسة وطنية بشأن هذا الموضوع. وحاولت كل من فيجي وبابوا غينيا الجديدة وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية وضع إطار رسمي لأنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق عن طريق وضع أطر قانونية، ولكن لا يزال إنفاذ هذه القوانين نوعا من التحدي.

٤٦ - وفي منطقة البحر الكاريبي، لا توجد سياسات وطنية بشأن التعدين تتسم بالشمول وقابلية الإنفاذ إلا في القليل جدا من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكل من ترينيداد وتوباغو، وسورينام، وغيانا لديها قوانين بشأن التعدين. وفي جامايكا، يجري تناول التعدين

(٢١) البلدان المرشحة هي البلدان التي تستوفي بالكامل مؤشرات الانضمام ووفقا لما يرتضيه مجلس مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (انظر eitransparency.org/countries/candidates).

في إطار قانون سلطة المحافظة على الموارد الطبيعية. وتقدم بربادوس توصيات غير ملزمة إلى شركات التعدين التي تعمل بحسن النية. وأقرت كوبا سياسة وطنية بشأن التعدين في عام ٢٠٠٨، تتناول نظم الجودة، والحماية البيئية، وإغلاق المناجم، والمسؤوليات البيئية. وحالات تضارب مصالح المجتمعات المحلية ومصالح الحكومة فيما يتعلق بتقييمات الآثار البيئية هي أمر محل خلاف في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

جيم - الدروس المستفادة

٤٧ - نظرا لأوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية واعتمادها على الموارد البحرية، يتطب الأمر وجود نهج متكاملة للإدارة الجيدة تتضمن التعدين ومصائد الأسماك، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والشحن. وربما يتطلب الأمر أن تأخذ التقييمات الكمية والكيفية في الاعتبار الصلات البينية التي هي في العادة على درجة أكبر من الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية بالبلدان النامية الأخرى. وعلاوة على ذلك، يتطلب الأمر إدراج أنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في الاستراتيجيات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع وضع حدود فاصلة واضحة بين أنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق التي تتعلق بأنشطة كسب الرزق من ناحية، ومن ناحية أخرى تلك التي تتضمن أنشطة تجارية صغيرة.

٤٨ - واستنادا إلى تجارب الدول الجزرية الصغيرة النامية في القطاع التعديني، حددت هذه الدول المجالات التالية لاتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية: (أ) تحسين القدرة الوطنية على صياغة السياسات والمفاوضات والتقييم والإنفاذ؛ (ب) كفالة إجراء تحليل كامل للتكاليف والفوائد وتقييم الأثر البيئي لمواقع التعدين المحتملة؛ (ج) إقامة نظم تتسم بالعدالة والشفافية لتقديم التعويضات من أجل الحد من فقدان الموارد الطبيعية، ومن الضرر البيئي، ومن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية؛ (د) تشريع وإدارة وإنفاذ أطر السياسات الوطنية المعنية بالموارد المعدنية وخطط الإدارة البيئية؛ (هـ) تطوير القدرات المؤسسية بشأن مسائل حيازة المناجم، واختيار الشركات، والإغلاق، وأوجه الضعف المؤسسية؛ (و) تقييم الموارد ووضع قواعد للبيانات بشأن الموارد المعدنية؛ (ز) زيادة مشاركة أصحاب المصلحة.

٤٩ - وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى معالجة الثغرات المؤسسية وتلك المتعلقة بالقدرات في الوكالات الحكومية المسؤولة عن التنسيق والتعاقد والرصد لقطاع الصناعات الاستخراجية. ويمكن أن تؤدي زيادة الشفافية من جانب الحكومات والجهود المبذولة من أجل وضع نظم مفتوحة للمعلومات إلى تقديم المساعدة لا سيما في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالاستدامة. إلا أنها لها وجاهتها أيضا من الناحية الاقتصادية والتجارية

في تشجيع الاستثمارات المستدامة ونقل التكنولوجيا المستدام. وفي الواقع، فحتى شركات التعدين تعترف بشكل متزايد بأن الإشراك المبكر للمجتمعات المحلية، والموافقة الحرة المسبقة عن علم هي ممارسات عمل لا غنى عنها. وقد تنظر حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدماج الموافقة الحرة المسبقة عن علم في خططها الإنمائية للموارد المعدنية.

٥٠ - ومن واقع تجربة التعاون الإقليمي الوثيق، لا سيما بين الحكومات في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، يعتبر ذلك التعاون أمرا منخفض التكلفة وذا أثر كبير. وفي قطاع التعدين، هناك حاجة إلى حوار حكومي دولي لا سيما بشأن التعدين في قاع البحار في المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الممتد للدول الجزرية الصغيرة النامية.

خامسا - الاستهلاك والإنتاج المستدامان

ألف - الاتجاهات السائدة والمسائل الناشئة

٥١ - يعرف الاستهلاك والإنتاج المستدامان على أنهما ''استخدام الخدمات وما يتصل بها من المنتجات التي تستجيب إلى الاحتياجات الأساسية وتؤدي إلى نوعية أفضل للحياة مع تقليل استخدام الموارد الطبيعية والمواد السمية وكذلك انبعاثات النفايات والملوثات على مدى دورة الحياة، من أجل عدم المخاطرة باحتياجات الأجيال المقبلة''[٢٢]. ومن ثم فإن مفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين هو مفهوم واسع يمس كافة القطاعات ويتطلب مشاركة أصحاب المصلحة في جميع مستويات صنع القرار. ويتيح هذا المفهوم منظورا مفيدا بشأن استدامة التقدم الإنمائي للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى ضعفها الشديد.

٥٢ - وفي السنوات الأخيرة، كان هناك في الدول الجزرية الصغيرة النامية عدد من المشاريع والمبادرات المتعلقة بهذا المفهوم بينت حدود ما هو ممكن. إلا أن هذه الإجراءات نادرا ما كانت كافية لكي تحدث اختلافا حقيقيا على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويستدل على ذلك من جميع أنواع التدابير المعنية بالكفاءة الإيكولوجية عند تطبيقها على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية ومقارنتها بالبلدان النامية الأكبر.

٥٣ - ومن التدابير المفضلة حساب العجز والزيادة الإيكولوجية للبلدان[٢٣] الذي يشير إلى الفارق بين البصمة الإيكولوجية (وهي طريقة لقياس مدى الإنتاجية المطلوبة للأرض والمياه كي تنتج جميع الموارد المستهلكة وتمتص جميع النفايات المتولدة في السنة باستخدام

(٢٢) اعتمد التعريف في برنامج العمل الدولي للجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥.

(٢٣) الشبكة العالمية للبصمة الإيكولوجية (www.footprintnetwork.org).

التكنولوجيا السائدة) والقدرة البيولوجية للبلد (وهي إجمالي قدرة الإنتاج البيولوجي في السنة بالنسبة لمنطقة محددة). وأشار تقرير حالة البيئة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى أوجه العجز والزيادة الإيكولوجية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وبينما لم يتح هذا المقياس إلا بالنسبة للقليل من الدول الجزرية الصغيرة النامية والأقاليم المتعلقة بها، لم تكن النتائج (حيثما وجدت) مشجعة. فاستنادا إلى البيانات الوطنية للبصمة الإيكولوجية لعام ٢٠٠٩، أفادت كل من كوبا، والجمهورية الدومينيكية، وهايتي، وفيجي بوجود أوجه عجز إيكولوجية كبيرة، على النقيض من أوجه الزيادة المعتادة لدى البلدان النامية الأكبر ذات مستويات الدخل المماثلة. وأظهرت كل من غينيا – بيساو وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان زيادات طفيفة. وللأسف تدهور التوازن في أغلب الدول الجزرية الصغيرة النامية باستمرار في السنوات الأخيرة، مع انخفاض القدرة البيولوجية بشكل متواصل وزيادة البصمات الإيكولوجية بالشكل المعتاد أو انخفاضها بشكل طفيف لا أكثر (على سبيل المثال غينيا – بيساو). وكان الانخفاض في البصمات الإيكولوجية عادة بسبب حالات الهبوط الاقتصادية الكبيرة (على سبيل المثال هايتي) أكثر من كونه نتيجة لاتخاذ تدابير ناجحة للكفاءة الإيكولوجية.

٥٤ – وحظيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري باهتمام سياسي كبير من جانب حكومات الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. إلا أن الانبعاثات لا تزال في تزايد، وحتى التقدم من حيث شدة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون كان محدودا إلى حد ما، كما يتضح من بيانات البنك الدولي بالنسبة لعدد ٢٩ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وانخفضت شدة تركيز ثاني أكسيد الكربون لدى ١٤ دولة فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وزادت لدى ١٥ دولة منها، في العينة المأخوذة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥. وللمقارنة، قلت شدة تركيز ثاني أكسيد الكربون في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ككل على نحو أسرع كثيرا منها في أغلب الدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء – السياسات والبرامج

٥٥ – ترمي السياسات والبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تحسين الآثار الصحية والبيئية للمنتجات والخدمات؛ وإلى إذكاء الوعي؛ وإلى تخطيط استثمارات مستدامة في البنية الأساسية؛ وإلى تعزيز المسؤولية والمساءلة البيئية والاجتماعية للشركات.

٥٦ – وعلى الصعيد العالمي، تدعم عملية مراكش الاستفاضة في إطار برامج السنوات العشر بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، على النحو الذي دعت إليه خطة عمل

جوهانسبرغ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويجري القيام بعملية مراكش بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع الحكومات والمنظمات. وتتضمن العناصر الهامة لعملية مراكش إنشاء مراكز إنتاجية أنظف، وتكوين فرق عمل مواضيعية، واتباع نهج إقليمية ووطنية إزاء الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

٥٧ - ويشير مفهوم الإنتاج الأنظف إلى تقليل الآثار البيئية الناتجة عن العمليات والمنتجات والخدمات عن طريق استخدام استراتيجيات وطرق وأدوات أفضل من أجل الإدارة. وتقوم المراكز الإنتاجية الوطنية الأنظف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ببناء القدرات والوعي لدى البلدان النامية. وهناك نظام لإدارة المعارف يربط أعضاء شبكة الإنتاج الأنظف التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في أكثر من ٣٠ بلدا. وفي كوبا، قللت المشاريع التجريبية للإنتاج الأنظف التكاليف الإنتاجية بحوالي ١٨ مليون دولار، وتكاليف الطاقة بحوالي ٣,٤ ملايين دولار، وتكاليف المياه بحوالي ٢,٤ مليون دولار. وفي موريشيوس، أنشئ مركز وطني للإنتاج الأنظف في عام ٢٠٠٩. ويقوم المعهد الكاريبي للصحة البيئية، بالتعاون الوثيق مع جماعة منطقة البحر الكاريبي، بتنفيذ مشروع للإنتاج الأنظف من أجل تعريف المنشآت الأصغر حجما بممارسات الإنتاج الأنظف.

٥٨ - وفرقة العمل المعنية بالسياحة هي إحدى فرق العمل السبع العاملة في إطار عملية مراكش وهي مبادرات طوعية تقودها الحكومات والشركاء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وتعد السياحة ذات أهمية كبيرة للكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكملت فرقة العمل المعنية بالسياحة برنامجا للعمل استغرق ثلاثة أعوام وقدم ٢٧ مشروعا بما في ذلك مشاريع تجريبية تكيفية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وجرى القيام بأنشطة في فيجي وجزر الملديف بتمويل من مرفق البيئة العالمية. وتناولت المشاريع التنسيق بين الوزارات، ومواءمة الضوابط التنظيمية، وتقييم الآثار، وتوفير المعلومات المناخية من أجل التخطيط السياحي على الأجل الطويل، وتضمنت تدابير عملية للقيام بها في مواقع مختارة تعنى بضبط التآكل، وإدارة المياه والنفايات، والنظم الإيكولوجية الساحلية، والصحة.

٥٩ - وفي منطقة البحر الكاريبي، حددت الدول الجزرية الصغيرة النامية عددا من المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك السياحة، والخدمات المالية والمتعلقة بالنظم الإيكولوجية؛ وتنويع مصادر الطاقة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ ومعايير البناء؛ والتكيف مع التغير المناخي؛ والحوار الوطني متعدد أصحاب

المصلحة؛ والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ والمشتريات المستدامة لدى القطاع العام. وأفادت كل من بربادوس، وكوبا، ودومينيكا، وجامايكا بأمثلة للاستراتيجيات الوطنية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أو بإدراج عناصر الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وفي بربادوس، تبرز سياسة التنمية المستدامة مبادئ نوعية الحياة، والمحافظة على الموارد (بما في ذلك مبدأ ''الملوث يدفع'')، والكفاءة الاقتصادية، والإنصاف. وتسعى الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٥ إلى إقامة ''اقتصاد أخضر''، وتضطلع الوزارات أيضا بتقييمات قطاعية لمبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وفي كوبا، أكدت الاستراتيجية الوطنية للإنتاج الأنظف والاستهلاك المستدام، التي أقرت في عام ٢٠٠٤، على إدارة الموارد المائية، والطاقة، والنفايات، والصناعة، بوصفها مجالات ذات أولوية من أجل تغيير الأنماط القائمة للاستهلاك والإنتاج، ويجرى رصد هذه الاستراتيجية عن طريق مؤشرات كمية. وفي دومينيكا، بدلا من وضع استراتيجية وطنية مخصصة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، تركز الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية المعنية بالإدارة البيئية على المجالات ذات الأولوية في إدارة الأراضي والبحار، والنفايات، والكوارث، والتغير المناخي. وتأخذ سياسة السياحة المستدامة في اعتبارها الموارد من الأحراج، والحياة البرية والموارد المائية، والتنوع الأحيائي، والحدائق العامة الوطنية، ومواقع السياحة الإيكولوجية، والمعايير السياحية، وعمليات الاعتماد. وفي جامايكا، تتضمن خطة العمل البيئية الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ فصلا عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يشير إلى برنامج لإدارة جانب الطلب من قطاع الكهرباء، بما في ذلك الإنتاج الكفء من حيث الطاقة، ومعايير البناء، والامتيازات الضريبية لصالح تدفئة المياه بالطاقة الشمسية.

٦٠ - وفي منطقة المحيط الهادئ، لم تضع إلا القليل من الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجيات وطنية محددة تعنى بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. إلا أنه جرى اتخاذ الكثير من الإجراءات الهامة على الصعيد الإقليمي بشكل تعاوني. وهي تتراوح من اعتماد نهج للنمو الأخضر، وخطة المحيط الهادئ، ومبادرة شراء النفط بالجملة، وتعزيز الطاقة المتجددة بنجاح، وإنشاء مكتب مساعدة إقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٦ بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وعقد اجتماع المائدة المستديرة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام ١٩٩٨ (الذي يوفر أدوات عملية وأفرقة عاملة مواضيعية). وفي عام ٢٠٠٥، اعتمدت ١١ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بشكل مشترك (إلى جانب غيرها من أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، نهج النمو الأخضر، وذلك في المؤتمر الوزاري الخامس للجنة بشأن البيئة والتنمية. وأدى مفهوم النمو الأخضر إلى إيجاد مبادرات رامية إلى زيادة الكفاءة الإيكولوجية للإنتاج والاستهلاك في الدول الجزرية

الصغيرة النامية، وذلك في محاولة للنجاح في إنجاز الهدفين ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وخطة المحيط الهادئ لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين لعام ٢٠٠٥ هي الإطار السياسي الشامل للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وتبين هذه الخطة الأهداف المشتركة والأولويات الإنمائية، وكذلك الأولويات الإقليمية. وتعمل مبادرة شراء النفط بالجملة على الاحتفاظ بالوفورات والفوائد، وعلى بيان الأهداف والأولويات المتعلقة بأمن الطاقة على النحو المنصوص عليه في السياسات الوطنية المعنية بالطاقة والسياسة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ المعنية بالطاقة. وأعربت جزر كوك، وناورو، ونيوي، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان عن اهتمامها بالانضمام إلى هذه المبادرة. واحتلت مسألة تعزيز تكنولوجيات الطاقة المتجددة موقعا بارزا على جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وفي فيجي وفانواتو، تعزز السياسات الوطنية المعنية بالطاقة إنتاج أنواع الوقود البيولوجية من خلال زراعة محاصيلها في الأراضي التي تعرضت للتدهور، حيث تستخدم حكومة فانواتو زيت جوز الهند (بمزجه مع الديزل أو الكيروسين) في أسطولها من المركبات، وفي جزر مارشال هناك بعض السيارات والقوارب التي تعمل بزيت جوز الهند. وسيرد الزيت أيضا من الجزر الخارجية بمجرد تركيب النظم الكهربائية الصغيرة التي تقوم بمعالجة لباب جوز الهند وتحويله إلى زيت. وفي العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، يجري بحث عدد من مقترحات مشاريع إنشاء مرافق واسعة النطاق لتحويل النفايات إلى طاقة.

٦١ - وفي منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر جنوب الصين، أفادت كل من موريشيوس وسان تومي وبرينسيبي وجزر القمر، بأنه جرى إحراز تقدم صوب تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وذلك من حيث الأطر الوطنية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وما يتصل بها من تقدم في مجالات محددة، من قبيل استخدام الطاقة، والمشتريات المراعية للبيئة، والتعليم. فعلى سبيل المثال، في موريشيوس، يحدد البرنامج الوطني للاستهلاك والإنتاج المستدامين (٢٠٠٨-٢٠١٣) ٧ مواضيع و ٤٤ مشروعا يبلغ مجموعها مليون دولار. وفي موريشيوس، كان هناك مشروع بدأ في عام ٢٠٠٩ لتنفيذ النهج العام المستدام في مجال المشتريات الذي وضعته فرقة عمل مراكش المعنية بالمشتريات العامة المستدامة. وفي موريشيوس، يجري حاليا إعداد مشروع قانون شامل بشأن كفاءة الطاقة سيسري على كافة القطاعات. وفي جزر القمر، ركزت الإجراءات المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين على تقليل الاعتماد على استيراد النفط وعلى زيادة إمكانية الحصول على الطاقة. وفي جزر القمر وكذلك في سان تومي وبرينسيبي، جرى الاضطلاع ببرامج للسياحة الإيكولوجية. وفي موريشيوس، سيكون مشروع توظيف التعليم والاتصال من أجل إيجاد أساليب حياتية مستدامة، الذي يجري القيام به في إطار البرنامج الوطني المعني

بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مساعدا على إدراج أهداف التعلم بشأن إيجاد أساليب حياتية مستدامة في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية.

جيم – الدروس المستفادة

٦٢ – فيما جرى الاضطلاع بالكثير من المشاريع والمبادرات الجيدة المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كان معدل التقدم الكلي أبطأ كثيرا مما كان يرغب فيه أغلب صانعي السياسات في هذه الدول. ويرجع هذا جزئيا إلى استمرار الانفصال بين السياسات الكلية والمشاريع الفعلية، ونقص القدرات والموارد، والمسائل المتعلقة بمجرد إمكانية تحمل الفئات منخفضة الدخل لتكلفة المنتجات. ويصعب على الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر من غيرها من البلدان النامية أن تقلل من أهمية المسائل المتعلقة بالتكاليف المباشرة، وذلك لأن التكاليف الكلية للفرد الواحد هي بالفعل أعلى بكثير نظرا لضآلة مساحة هذه الدول ولبعدها.

٦٣ – وقد يكون نهج النمو الأخضر الذي اعتمدته مؤخرا الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ نهجا متكاملا مفيدا لجميع هذه الدول من أجل تعزيز كل من النمو الاقتصادي والاستدامة. وهو يبدو النهج الأكثر تضمنا لجوانب مبشرة كي يحل محل النموذج القديم المتمثل في ”تحقيق النمو أولا، ثم التنظيف فيما بعد“. فبدلا من ذلك، يؤدي تركيز نهج النمو الأخضر على تحسين الكفاءة الإيكولوجية إلى تعزيز الاستدامة البيئية، وتعزيز الأداء، والتشجيع على النظر للبيئة بوصفها من مقومات النمو والتنمية.

سادسا – التحديات المستمرة

٦٤ – لا تزال هناك طائفة عريضة من التحديات المستمرة باقية في جميع المجالات التي جرى استعراضها في هذا التقرير: النقل، وإدارة النفايات والمواد الكيميائية، والتعدين، والاستهلاك، والإنتاج المستدامان. ويتعلق الكثير من هذه التحديات تحديدا بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتستمد تحديات أخرى خطورتها النسبية من مجرد مقارنتها بالبلدان النامية الأخرى. ويرد أدناه وصف للأمثلة الرئيسية للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وللدروس المستفادة.

٦٥ – لا يزال توفير خدمات للنقل الجوي والبحري تتسم بالموثوقية والكفاءة يمثل تحديا يواجهه الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة في المحيط الهادئ، والدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر فقرا، وكذلك بالنسبة للجزر البعيدة الواقعة ضمن الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعد التوجه الإقليمي وإضفاء الطابع الإقليمي في مجال النقل وسائل هامة من

أجل التصدي الفعال للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث ضآلة المساحة وقلة الأحجام المنقولة والبعد الجغرافي لهذه الدول. وقد لا ينجح مجرد نقل الممارسات الجيدة من البلدان النامية الأخرى بشكل جيد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما يستدل على ذلك من الآثار التوزيعية المترتبة على نظم المركز والأطراف الناشئة. إلا أن الأداء اللوجستي الحالي المنخفض للكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية يعني أيضا أنه يمكن تحقيق أوجه كبيرة للتحسن بالرغم من ذلك.

٦٦ - وبينما تشترك الدول الجزرية الصغيرة النامية مع غيرها من البلدان النامية في طائفة من التحديات العامة المتعلقة بإدارة النفايات، ليست الممارسات الجيدة في إدارة النفايات بالضرورة قابلة للنقل حتى بين هذه الدول وبعضها، وذلك لأنه لا يوجد ''حل واحد لجميع المشكلات''. وعلاوة على ذلك، لا توجد سوابق أعمال جيدة تشير إلى إمكانية تطبيق التكنولوجيات والممارسات المستخدمة في البلدان المتقدمة النمو دون تعديلها، حيث يتطلب ذلك وجود خدمات للنقل تتسم بالكفاءة، وتوافر موارد مالية كبيرة، وحيز مادي لمدافن النفايات ومرافق لمعالجة مياه الصرف، وهناك عادة نقص في هذه الأمور لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد يمكن لهذه الدول الاستفادة بأقصى ما يستطاع من الممارسات الجيدة للحكومات المحلية في المناطق الأخرى. ومن بين النهج الواعدة تحويل النفايات العضوية إلى أسمدة، بشكل تنتج عنه بدائل للمخصبات الكيميائية، وكذلك تحويل النفايات إلى أنواع وقود لتوليد الطاقة وإلى مياه للري عن طريق التخمير والتحويل الحراري والانحلال منخفض الحرارة. والحركة عبر الحدود للنفايات والمواد الكيميائية الخطرة هي من التحديات الناشئة بالغة الأهمية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتوجد أيضا في الكثير من البلدان النامية الأخرى.

٦٧ - وفي قطاع التعدين، لا تزال هناك ثغرات مؤسسية وأخرى متعلقة بالقدرات في الوكالات الحكومية المسؤولة عن التنسيق والتعاقد والرصد لقطاع الصناعات الاستخراجية. وبالنسبة لكل من الحكومات والأنشطة التجارية، لا غنى عن زيادة الشفافية، والإشراك المبكر للمجتمع المحلي، والموافقة الحرة المسبقة عن علم. ونظرا لأوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية واعتمادها على الموارد البحرية، قد يتطلب الأمر وجود نهج متكاملة للإدارة الجيدة تتضمن التعدين ومصائد الأسماك، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والشحن. وقد يتطلب الأمر أن تأخذ التقييمات الكمية والكيفية في الاعتبار الصلات البينية التي هي عادة على درجة من الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر مما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية الأخرى. وعلاوة على ذلك، يتطلب الأمر إدراج أنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في الاستراتيجيات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع وضع حدود فاصلة

واضحة بين أنشطة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق التي تتعلق بأنشطة كسب الرزق من ناحية، ومن ناحية أخرى تلك التي تتضمن أنشطة تجارية صغيرة. ومن واقع تجربة التعاون الإقليمي الأوثق، لا سيما بين حكومات الدول في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، يعد هذا التعاون أمرا منخفض التكلفة وذا أثر كبير. وفي قطاع التعدين، هناك حاجة إلى حوار حكومي دولي لا سيما بشأن التعدين في قاع البحر في المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الممتد للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٨ - ومن بين التحديات المتواصلة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية الانفصال بين السياسات الكلية والمشاريع الفعلية، ونقص القدرات والموارد، والمسائل المتعلقة بمجرد إمكانية تحمل الفئات منخفضة الدخل لتكلفة المنتجات، وخاصة بالنظر إلى التكاليف التي هي بالفعل أعلى بكثير لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة لضآلة مساحتها ولبعدها. ويبدو أن نهج النمو الأخضر الذي اعتمدته مؤخرا الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ هو أكثر نهج يتضمن جوانب مبشرة بالنسبة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية كي يعزز كلا من النمو الاقتصادي والاستدامة، وكي يحل محل النموذج القديم المتمثل في ''تحقيق النمو أولا، ثم التنظيف فيما بعد''.